ندوة معجم اللغة بدمشق (من ٩-١٢ أكتوبر ٢٠٠٤)

أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث

للأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح

رئيس المجمع الجزائري للغة العربية

يعتمد الاختصاصيون في علم المصطلح الحديث في أعمالهم العلمية على مجموعة من الأدوات الناجحة وبصفة خاصة في المؤسسات التي أنشئت بغرض النهوض بالمصطلحات العلمية باستخراجها من النصوص العلمية وتجميعها وترتيبها والتعريف بوجودها في الاستعمال وغير ذلك مما يخص البحث الاصطلاحي الحديث[١]

وأهم هذه الأدوات هي الطرائق والمنهجيات العلمية التي وضعها أهل الاختصاص لمضاعفة مردود أعمالهم وكذلك البرمجيات المناسبة للتعامل مع الحاسوب والإنترنت وخاصة التي يحتاج إليها الباحث لاستخراج المصطلحات من النصوص وللتنقيب عنها وكيفية استعمالهاخا.

كما أن هناك اتصالاً وثيقاً جداً بين هذه المؤسسات وسائر العلماء والباحثين ولاتعمل منعزلة عن المستعملين للمصطلح العلمي أبداً.

---

(١) لقد حدد المتخصصون والعلماء في علم المصطلح هذا العلم بأنه"نشاط يهدف إلى التعرف على الألفاظ الجارية في الاستعمال العلمي الدالية على مدلولاتها الخاصة مع ذكر مراجعها في الاستعمال وتقويمها إن اقتضى الحال وتنميطها ونشرها (وقد يلجأ إلى وضع المصطلحات الجديدو" (من كتب الترجمة الكندي)

وسنتطرق إلى كل هذه الأنواع من الأدوات وما يلزم من اللجوء إليه من تهيئة الظروف الملائمة بل وتطوير الؤى التقليدية حول البحث في المصطلح.

من الواضح أن هذا الميدان يهم العلماء وأهل الاختصاص وهم المعنيون بالأمر بالدرجة الأولى في وضع المصطلحات واستعمالها كما أنه يهم الحكومات لأن المصطلحات جزء من اللغة واللغة هي أهم مكون للهوية هوية الأمم والشعوب. ثم إن من شروط التقدم العلمي والتكنولوجي المستمر التفادي للبلبة اللغوية ومن ثم اهتمام المسؤولين الكبار في البلدان المتقدمة بتنميط المصطلحات والعناية بها.

هذا وغن كنا نحن العرب نشاركهم هذا الاهتمامفما ابعدنا في الواقع منهم أولاً فيما يخص أولاً جوهر النشاط الخاص بالبحث العلمي في المصطلحات فاعتمادهم على رصد الاستعمال الحقيقي للمصطلحات والرجوع في الأول وفي الأخير إليه هو الأساس عندهم.

ثم إن الرجوع إلى الاستعمال معناه المسح له الكامل، وهذا لايمكن أن يتم إلا بالوسائل التكنولوجية الحديثة وأهمها الحاسوب فللحاسوب كما هو معروف قدرات عظيمة جداً فإنه قدر على العلاج الأوتوماتيكي لأي نص مهما بلغ حجمه وبسرعة خيالية. فهذا يلزم منه أن يغير الباحث تصوره لعمله العادي بكيفية جذرية. وسنتطرق إلى ذلك فيما يلي.

أما النهج الذ نسير عليه نحن في البلدان العربية فإن انتماءنا في عصرنا هذا إلى مايسمى بشيء من الإشفاق:" البلدان النامية" يجعلنا- وبصفة خاصة- نسعى على الدوام إلى الالتحاق بركب الحضارة الحديثة ومجاراة حركتها

العلمية وبالتالي لانقوم بشيء في ميدان المصطلحات إلا بسدّ الثغرات. فالسبق إلأى وضع المصطلح للمفهوم العلمي الجديد لايكون بالطبع إلا على يد صاحب هذا المفهوم الجديد. ونحن بعيدون عن ذلك في وقتنا الحاضر وعلى هذا ينحصر العمل عندنا في ميدان المصطلح في البحث عن المقابل العربي للمصطلح الأجنبي ليس إلا. وياليته كان هذا العمل سريعاً ومنتظماً حتى يستجيب لكل ماتتطلبه الحداثة في ميدان العلم والتكنولوجيا والواقع مع الأسف غير هذا.

وذلك لأن المناهج التي نسير عليها هي، في اعتقادنا، غير ملائمة وغير مطابقة للبحث الاطلاحي الحديث.

وقد تعوّد علماؤنا وأهل الخبرة في كل ميدان علمي أن تنشأ لجنة خاصة لسدّ الثغرات تنظر في قائمة من المصطلحات الأجنبية – بلغة واحدة غالباً ولاندري على أي أساس اختيرت ومن أين استقيت – وتبحث عن مقابل عربي لكل لفظ أجنبي ولاندري ههنا أيضاً هل هو لفظ موجود في الاستعمال أم لا. ثم تعرض القائمة للمناقشة في مستوى اللجنة ومافوق ويكتفي في الغالب بنشرها بعد الاتفاق عليها.

وليست هذه الطريقة خاصة بهيئة معينة ومهمما كان فإن هذا العمل لبّى الكثير من الحاجات ونشرت بفضل علمائنا واجتهادهم وإخلاصهم(لابفضل الطريقة) الكثير من المعاجم المتخصصة القيّمة. وهذا لابد أن ننوّه به نه عمل مفيد ولكن هذا لايمنع من أن نحاول، قدر الإمكان، تحديث هذه الطريقة وتطويرها والتكيّف بما تحتمه علينا تحولات العالم والتقدم

العلمي والتكنولوجي.

فما نراه ضروريًا أو مفيدًا لمضاعفة مردود البحث الاصطلاحي ينحصر، في نظرنا، في الطرائق والوسائل التالية:

١- ضرورة الرجوع إلى الاستعمال الحقيقي والاهتمام بما قد وُضع من لفظ عربي لنفس المفهوم في جهة أخرى أو بلد آخر وربما يكون قد دخل فيالاستعمال بالفعل.

٢- ضرورة الحصر الكامل والمستمرّ لما يضعه العلماء باستمرار من مصطلحات على مستوى الوطن العربي.

٣- ضرورة الرجوع إلى التراث العلمي العربي ومحاولة مسحه مَسْحًا كاملاً وقد كان هذا من اهتمامات علمائنا في القرن الماضي ثم اختفى تمامًا أو يكاد.

٤- ضرورة الاعتماد على حصر كامل للمصطلحات الأجنبية بالنسبة لكل علم ولكل ميدان علمي أو ثقافي والتصفح المستمرّ لكل ما يوضع من جديد.

٥- ضرورة الاعتماد على مدوّنة من النصوص العلمية وغيرها كبيرة يتراءى فيها الاستعمال الحقيقي للقديم والحديث للغة العربية في كل ميدان علمي وتكون هي المصدر الأساسي للبحث الاصطلاحي واللغوي عامة ومَرْجعًا موضوعيًا.

٦- ضرورة الاعتماد على منهجية خاصة في دراسة المفهوم مع اللفظ

المقابل له وذلك كاللجوء إلى النوع الراقي من الجزازات الاصطلاحية الذي يجري استمال الآن في علم المصطلح الحديث.

٧- ضرورة اللجوء إلى الوسائل التكنولوجية الحديثة وإن بدأ بعضهم باللجوء إلى الحاسوب فلم يتم بعد تطوير التصور للعمل الاصطلالاحي بما يقتضيه العمل على الحاسوب.

٨- عدم الاكتفاء بنشر المصطلحات الجديدة وضرورة التدخل لترويجها بطرق ناجعة وعلى أوسع نظاق.

٩- ضرورة وجود هيئة قومية تشرف على كل الأعمال الاصطلاحية العربية: بالتخطيط والمتابعة والتقويم العلمي والتنسيق ويكون لها الصلاحية المشروعة لذلك وللتدخل المباشر.

١٠- ضرورة الاستثمار للثروة اللغوي التي تختص بها اللغة العربية في أبنيتها وجذورها.

أما عدم الاهتمام بالاستعمال الحقيقي للغة العربية فهو إهمال كبير في نظرنا لأن الاستعمال هو المنبع الأول الذي يجب أن يرجع إليه الواضع للمصطلح والباحث الاصطلاحي خاصة فكيف يمكن أن يتجاهل ما هو موجود وجارٍ بالفعل على ألسنة المستعملين للغة وخاصة الأساتذة والباحثين وسائر العلماء وهو يحاول أن يضع لفظًا جديدًا في مقابل مصطلح أحنبي. ولا يمكن أن يدّعي أن هذا المفهوم أو ذاك لا يوجد له مقابل أصلاً ما لم ينظر بالفعل في استعمال هؤلاء ككلهم ولا يكتفي بما هو موجود في استعماله الخاص أو ما يعرفه من استعمال غيره في بلده. فكثيرًا ما يكون قد وُضِع في

جهة أخرى أو بلد آخر مقابل عربي ولا يلتفت إلى ذلك الواضع. ولا عذرله أبدًا في ذلك إلا إذا كان اطّلع على شيء من ذلك ويريد أن يتدارك في المصطلح الجديد. فالسبب للبلبة في المصطلحات يرجع إلى هذا التجاهل وعدم الاهتمام بما يجري من ذلك في خارج المؤسسة الواحدة أو البلد الواحد. ومحاولة التنسيق بعد وقوع البلبلة قد لا ينفع في أحيان كثيرة. ولهذا فلا بد أن يجعل تحت تصرف كل باحث في المصطلحات أولا قائمة المصطلحات التي يضعها الواضعون في كل بلد عربي مع الدلالة على ما دخل منها في الاستعمال بالفعل ويذكر لذلك المصادر التي وردت فيها. فهذا هو أول عمل يمكن أن تقوم به المؤسسات العلمية وخاصة اللغوية منها.

ثم إنْ أكثر ما هو موجود الآن من مصطلحات باللغة العربية تخص مبادئ الرياضيات مثلاً (وعلوم أخرى كثيرة) فأصله من التراث العلمي العربي مثل الكسر والبسط والمقام والجيب وكل أسماء الصور الهندسية ومصطلحات الجبر وغير ذلك. والفضل في ذلك يرجع إلى علماء القرن الماضي وما قبله. إذ لم يلجأوا في ذلك إلى وضع لفظ جديد مع وجود المفهوم عند علمائنا القدامى. ومع الأسف الشديد هذا هو ما يفعله أكثر الاختصاصيين في الكثير من العلوم التي قد تكون مفاهيمها الأولية موجودة قديمًا ولها لفظ يدل عليها. وهذا يكاد يطّرد في العلوم الإنسانية ونخص بالذكر ما وضعوه من مصطلحات في اللسانيات كالتوصيل والتواصل والرسالة (Message) والموقف (المقام) وغير ذلك.

فالذي نرجوه هو ان نعود إلى مابدر إليم علماؤنا في الماضي القريب

لمسح تراثنا لأننا سنجد في الكثير من الألفاظ التي يمكن أن توافق بعض المفاهيم العلمية الحديثة من جانب واحد على الأقل. ثم إن هناك من لفاظ الحياة العامة الحديثة مايمكن أن نجد لها مايقاربها في الكثير من الكتب الحضارية القديمة. وللمسح المنتظم الشامل وسائل خاصة سنتطرق إليها فيما بعد.

ونتساءل أيضاً لماذا يعتبر الواضعين أن البحث في المعاجم كافٍ للعثور على الكلمة المناسبة من التراث. فالمعاج ليست كل التراث. ثم لاتغنى المعاجم إطلاقاً عن النظر في النصوص فالاستعمال الحقيقي والحي للغة هي النصوص لاالمعاجم ولا يكفي أن ننظر في الشواهد التي نجدها فيها لأنها قليلة جداً بالنسبة إلى النصوص التي تزخر بالحياة. والمؤسف أن أكثر اللغويين في زماننا يكتفون بالنظر في المعاجم مع وجود الوسائل التي تمكنهم من تصفح النصوص مهما بلغ حجمها.

ثم كيف يجوز للواضع ان يعتمد على قائمة من المصطلحات الأجنبية أو معجم بدون أن يرجع في ذلك إلى ماوضعته المؤسسات العلمية المتخصصة في المصطلحات من واعد معطيات كبيرة محوسبة. فإن محتواها يمثل كل ما هو موجود في الاستعمال- لاجزءاً صغيراً أم كبيراً مع كل مايتعلق بكل مصطلح من معلومات تخصه (سنرى ذلك فيما يلي). فعلى أي أساس يعتمد الواضع عندنا في اختياره لبعض المصطلحات الجنية دون بعض قي الميدان الواحد وهل هذا الاختيار الحاصل في وقت معين يندرج في مخطط مضبوط بحيث يشمل كل ماوضع من المصطلحات الأجنبية ودخل في الإستعمال (وما لم يدخل

أيضاً) إلى غاية تاريخ بدئه في عمله هذا؟ ومن غير المفيد أن يختار الواضع أي قائمة من المصطلحات (أو أي معجم) وبلغة واحدة دون أن يتفق كل الواضعين على مخطط معين لعدة سنوات قابل للتصليح وغلإثراء وباللجوء إلى هذه القواعد من المعطيات الإصطلاحية الأجنبية التي تثرى باستمرار والتي وثقتها أكثرمن مؤسسة وأكثر من دولة. ومن مميزاتها الموضوعية أنها تعكس ماهو موجود بالفعل في الاستعمال ولأنها بأكثر من لغة وهو مهم جداً. وأخيراً لأنها متجددة تفي بما يدخل من المصطلحات الديدة لتغطية المفاهيمالجديدة وهو سرّ النمو والتطور العلمي.

لقد بينا أن الرجوع إلى الاستعمال الحقيقي هو ضروري لتلافي البلبلة الاصطلاحية وأنه ليس من المعقول أبداً أن يشتغل باللغة والمصطلحات خاصة في عزلة عن كل من يستعمل هذه اللغة. ثم إن الاستعمال يشمل، كما قلنا، القديم والحديث والقديم لاستاء مايمكن أن يصلح كمصطلح فلابد من مسحهما معاً ولانكتفي بالتنقيب في المعاجم.

إلا أن الرجوع إلى الاستعمال ليس بالسهل لأن النصوص القديمة والحديثة تعد بالملايين. والإجابة عن هذا تنحصر في اللجوء إلى مايسمّى بقواعد المعطيات النصية وهي عبارة عن مدونات نصوص أو ذخائر تكون على شكل محوسب أي مدمجة بكيفية خاصة في ذاكرة الحاسوب. وتمتاز هذه المدونات عن غيرها بقدرتها أولاً على استيعاب الملاين من النصوص في ذاكرتها وثانياً بقدرتها على الإجابة عن أي سؤال يلقيه الباحث عليها – – إذ هي آلية– فيما يخص أي عنصر واي خاصية وأي معلومة تتعلق بالنصوص

الموجودة فيها. وميزة ثالثة أيضاً وهي مهمة جداً وهي كون هذه النصوص مندمجة حاسوبياً، كما قلنا، فكأنها نص واحد يمكن أن يجري عليها مسح كامل كما يمكن أن يقتصر في ذلك على نص محدود ومعين أو عدة نصوص(كأن تنتمي إلى عدة عصور أو عدة بلدان في عصر واحد وغير ذلك).

وفوائد الذخائر عظيمة جداً فمنها أن كل سؤال يلقى عليها فإن الإجابة تكون في بعض ثوانٍ أو دقائق. وأكثر من هذا هو الحصل على كل السياقاات التي ترد فيها الكلمة. ومن المعروف أن معنى الكلمة المقصود في نص من النصوص لاتحدده المعاجم في الأكثر بل سياقاته. ويمكن أن نعرف مدى شيوع المصطلح في الوقت الحاضر ووروده في أكثر من كتاب وأكثر من ميدان وباي معنى. ولذلك فلابد أن تدخل فيه كل الآثار العلمية ذات القيمة باللغة العربية.

توجد أيضاً قواعد معطيات غير نصية مما هو خاص بالمصطلحات وقد أشرنا إلى مايوجد من ذلك باللغات ألجنبية ويجب أن تنشأ مثل ذلك بالنسبة إلى العربية ليكون الباحثون على علم من كل ما وضع إلى الآن وسيكون في المستقبل. وهي من الأدوات الاصطلاحية التي لايمكن أن يستغنى عنها إذا أردنا أن نغطي جميع احتياجاتنا في هذا الميدان وبمجرد ماتظهر المفاهيم العلمية الجديدة.

وكان لنا الشرف أن اقترحنا منذ زمان بعيد إنشاء مثل هذه الذخيرة النصية الحاسوبية التي ذكرناها قبل ليتمكن اللغوي من تصفح الاستعمال

الحقيقي للغة العربية عبر العصور وفي عصرنا هذا، وقد ظهرت الآن شبكة الإنترنت فقد تكاثرت بها فوائد الذخيرة. بل وسيتجاوز الجانب اللغوي إلى الجانب الثقافي وستعم الفائدة جميع المواطنين العرب ويرفع بها مستواهم بشكل عجيب إن شاء الله. وحتى لانكرر ماكتبنا في ذلك فيمكن أن يرجع من يشاء إلى نص المشروع الذي قدم إلى الأمانة العامة للدول العربية في أحدث صورة(في ٢٠٠٤) [١]

أما مايوجد من ذلك في البلدان المتقدمة فيمكن أن نذكر المدونة التي اعتمد عليها لتحرير المعجم الجامع للغة الفرنسية وهي محسوبة(tresor de la langue francaise) أما مايخص المصطلحات فأهم قاعدة من المعطيات الاصطلاحية هي: infoterm بالمركز الدولي للإعلام حول المصطلحات (ومقره في فينا) eurodicatum على مستوى الاتحاد الأوروبي (في لكسمبورج). ومن الذخائر النصية المحوسبة نذكر القاعدة المسماة بـ frantext وهي تحتوي على ٣٥٠٠ كتاب بالفرنسية تنتمي إلى القرن السادس عشر حتى القرن العشرين. ومايزال أصحابها يثرونها بنصوص أخرى حديثة. وقد سبقتها المدونة التي جمعت عدداً كبيراً من الآثار الأدبية والعلمية من القرنين التاسع عشر والعشرين وهي القاعدة التي اعتد عليها في تحرير المعجم الجامع للغة الفرنسية.

(١) وفيما يخص صعوبة الإنجاز لمثل هذه الذخيرة وهو الحجم الضخم جداً من المعطيات التي يجب حيازتها في الحاوب فيمكن تجزئة العمل- وعلى مراحل فيما يخص التراث- بإشراك العديد من المؤسسات العلمية على مستوى الوطن العربي.

وأنشأ المكتب الكندي للترجمة قاعدة كبيرة من المعطيات الاصطلاحية تسمى بـ وتحتوي في نشرتها termium.plus على ثلاثة ملايين من الكلماتبالإنكليزية والفرنسية والإسبانية.

أما ضرورة تطوير مناهج البحث في المصطلحات واللغة العربية عامة فهذا تلزمه علينا الأجهزة الحاسوبية الحديثة. وقد يعتقد بعض اللغويين أن اللجوء إلى الحاسوب هو مجرد استعانة بأداة كالآلة الكاتبة أو الحاسبة وليس الأمر كذلك. وذلك لأن للحاسوب قدرات عظيمة ومتنوعة لاتوجد في أي أداة أخرى ويمكن أن تقوم بما لاتقدر عليه الجماعات الكبيرة من البشر بل وفي عدد من السنين. فأي عملية ترتيبية أو رياضية أو استنباطية أو استحضارية لأي نوع من المعلومات يستطيع القيام بها على الحاسوب بسرعةمهولةز ثم توصلت التكنولوجيا الحديثة إلى أن صارت قدرته الاستيعابية الذاكرية تعدّ بملايير الملايير للوحدات اللغوية. وأعجب من ذلك هو قدرته على استحضار أي معلومة من القاعدة بمسحها في ثوان أو دقائق.

فكل هذا يلزم منه أن نترك جانباً كل المناهج التي عمادها عما الأفراد بأيديهم العزلاء ونتجرّد تماماً من كل التقاليد والعادات والتصوؤات التي تكون عالقة بذهن الباحث الذي لم يلجأ إلى الحاسوب ولايعرف بالتالي فوائده وما تتطلبه من مناهج وتنياتز فهذه القدرات العظيمة لاتمكن الباحث من الحصول على مايبحث عنه في أوجز الأزمنة فقط بل تلزمه أيضاً أن يكون على علم بكل إمكانات الحاسوب وعلى علم بكل الأدوات الحاسوبية التي تمنه من الحصول على ماكان يستحيل عليه بدون ذلك.

وهذه الأدوات الحاسوبية هي البرمجيات المتنوعة التي لابد له من الاستئناس بها – بدون أن يكون متخصصاً– وهذا سيؤديه إلى أن يكون أكثر دقة في تحديده لما يطلبه من الحاسوب. وسيصل إلى أن يطلب من المهندسين المتخصصين (وهو غير مطالب بأن يكون متخصصاً مثلهم) أن يضعوا له برمجيات خاصة للحصول على معلومات من نوع آخر أو على تحاليل تعتمد على نظرية لغوية جديدة. ونذكر مثالاً لذلك التحليل الآلي للغة العربية كالأسماء والأفعال المتصرفة إلى ماتحتوي عليه من جذرٍ وصيغة. وقد تم صنع البرمجية الخاصة بذلك منذ زمان. ولايمكن أن يقوم المهندس مقام اللغوي والعكس بالعكس بالطبع إلا أنه يمكن أن يتعاونا إذاً كان هذا أو ذاك ممن أضاف إلى تخصصه شيئاً من تخصص الآخر في أهم مفاهيمه على الأقل [١]

والتعامل والتعاون بينهما مفيد جداً إذ يحمل كل واحد الآخر على حل المشاكل التي لاتخص اللغة وحدها ولا الحاسوبيات وحدها [٢]

وذلك مثل النظرية الخليلية الحديثة التي تحتاج أن تتكيف البرمجة بسببها تحتاج أن تتكيف البرمجة بسببها لتستجيب للصياغة الرياضية التي هيمن مستوى الزمرة لاالمنوئيد فقط[٣]

ومن جهة أخرى فهناك بحوث تجري الآن في العالم– والوطن العربي – لتحسين مردود القارئات الضوئية للكتابة العربية وهذا سيسهل إلى حد بعيد

(١) ومثل هذا موجود في مركز البحوث لترقية اللغة العربية في الجزائر.

(٢)ومثل هذا موجود في مركز البحوث لترقية اللغة العربية في الجزائر.

(٣)

عملات الحيازة للنصوص والمصطلحات(١)

وقد أنشئت هنا وهناك قواعد معطيات علمية في الوطن العربي.

وضبطت برمجيات كثيرة في السنوات الأخيرة للبحث الاصطلاحي باللغات الأجنبية وباللغة العربية فمنها ماتصلح للاستكشاف بكيفية آلية في داخل النصوص العلمية للوحدات الاصطلاحية والتعرف عليها واستخراجها آلياً مع سياقاتها وذكر مرجعها بالتفصيل وذلك هو الجرد للنصوص اللغوية وكل واحد يعرف ماللجرد اللغوي من مشقة وما يتطلبه من وقت وأموال. فهذا أول عمل يجب أن يقوم به مهندسونا بالتعاون مع اللغويين لأنه سيسهل إلى حد بعيد التعامل مع القواعد من المعطيات الاصطلاحية. وهذه الأدوات الخاصة هي بالإنكليزية: TERM EXTRACTION TOOLS وتسمى البرمجيات الخاصة بذلك " بمحركات البحث". ومن أحدث ما وضع منها نذكر برمجية IVANHOE. وضبطت بعض هذه المحركات للغة العربية وذلك مثل برمجية" أين" و"ابحث" و" كاشف نت" وغيرها. وتجري بحوث الآن في الوطن العربيب لضبط برمجيات ناجعة للغة العربية أما فيما يخص الذخيرة العربية فقد تم ضبط عدد من البرمجيات لإلقاء الأنواع الكثيرة جداً من الأسئلة عليها(في مركز البحوث لترقية اللغة العربية بالجزائر).

ولابدّ لإنشاء قواعد المصطلحات أن تضع لكل مصطلح " بطاقة تعريف" أي جزازة خاصة به تكون فيها كل المعلومات التي تخصه. فلا يكفي أن يكون المصطلح – بالنسبة للباحثين في المصطلح وللعلماء في كل فرع من

(١)

فروع المعرفة– مذكوراً بتعريفة في قائمة أو في معجم خاص بل يجب أن يعرف بأكثر من هذا. وتكون حينئذ قاعدة المعطيات الاصطلاحية جزازية إلكتونية في الحقيقة وذلك مثل TERMIUM الذي سبق ذكره.

ومن المعلومات التي لابد أن تدخل في الجزازة للكشف عن كل كيان اصطلاحي يمكن أن نذكر: ذكر المصطلح بالشكل الكامل مع مايخصه من أوصاف لغوية مع ذكر مع ذكر.

قبل كل شيء على التعريف اللغوي العادي المبني على ماهية الشيء وصفاته المميزة أي: بالجنس القريب ثم الفصول كما أن هناك التعريف الإجرائي وهو الذي يعرّف الشيء بدوره وموضعته في بنية معينة وغير ذلك) ثم يأتي ذكر مرادفاته إن وجدت . ثم يكون مع التعريف بيان الميدان العلمي أو التقني الواسع والميدان الفرعي الدقيق ثم المصادر التي عثر عليه مستعملاً فيها مع بعض سياقاته وذكر المراجع بدقة. ثم تأتي الملاحظات الوصفية للاستعمال: تاريخ أول ظهوره إن أمكن وكثرة وروده في الكتاب الواحد واتساع استعماله. وإن عثر في معجم أو قائمة فقط ولم يدخل في الاستعمال فلابد من النص الصريح على ذلك مع ذكر اسم الواضع (وقد تكون مؤسة) وتاريخ وضعه ومكانه أو إقراره واسم الهيئة المقرة له. وتأتي بعد ذلك أوصاف تخص أصله إن كان دخيلاً وكيفية تكييفه(أو عدم تكييفه) وكيفية ذلك: بالمجاز فقط أو بالاشتقاق وغير ذلك، وتأتي في الأخير ملاحظات اللغويين والمجمعيين، أياً كانت، معيارية وغير معيارية.

هذا ويتقضى العمل على الحاسوب أيضاً ألا يعمل كل فرد من

أصحاب المصطلحات منعزلاً عن غيره من زملائه ولاتعمل أية مؤسسة علمية لغوية منعزلة عن مثيلاتها كما هو الشأن إلى الآن.

كما يقتضي ألا ينتهي عمل الباحث في المصطلحات بانتهاء وضعه لعدد منها ونشرها ثم لايحاول أن يروّج هذا الذي وضعه وأقرّه العلماء. وغالباً مايشكو أن لاطاقة له في ذلك ولايستطيع أن يفرض ذلك على غيره وأن هذا راجع إلى الهئيات الحكومية المعنية بذلك.

مع أن القضية ليست أبداً قضية فرض أي شيء لأن اللغة لاتفرض. فالذي نرغب فيه، في الواقع، هو أن نتعامل مع مستعمليها لاكأصحاب فتوة في اللغة بل كأصحاب استفتاء لمن يستعملها. فاللغة ظاهرة اجتماعية قبل كل شيء. فاللغوي يفتى في اللغة وأسرارها من الناحية العلمية ولايفتى في قبول أصحابها لما يضعه الواضعون.

فالذي نقترحه هو ألا نفصل بين الوضع والاستعمال، بين واضع اللفظ ومستعمله ومتى كانت اللغة إلا وضعنا فقط أو استعمالاً فقط؟ فينبغي أن يستفتي الناس في اللغة كما يستفتون في السياسة فالعمل اللغوي المنعزل لايأتي من الفوائد إلا من الجانب العلمي النظري. كما يجب أن يشارك جميع العلماء وأهل الاختصاص في وضع المصطلحات كل في ميدانه وأن تكون المؤسسات العلمية هي التي تنسق أعمالهم ويكون الباحث الاصطلاحي حينئذ زيادة على كونه من الواضعين هو المنسق والمقوم والمرتب وأخيرًا المستفتى ومن يقوم بذلك أحسن من المجمع اللغوي في كل بلد أو ما يقوم مقام المجمع اللغوي. فينبغي أن يتم على أيدي هؤلاء الباحثين في الماجمع وغيرها استفتاء المستعملين وهم

جمهور الاختصاصيين في الوطن العربي بالنسبة إلى كل علم وميدان علمي.

كما لا بد من إنشاء هيئة عليا قومية تكوّن من ممثلي كل هؤلاء الاختصاصين أو من المجامع للإشراف لا على التنسيق فقط بل على الأعمال الاصطلاحية كلها: بالتخطيط والمتابعة والتقويم والتنسيق وتكون لها الصلاحية التامة في كل ذلك بناء على مشروعيتها المبينة على تمثيلها الحقيقي لكل العلماء والكفاءة العلمية المعترف بها لكل أعضائها.

أما فيما يخص إقبال الناس والعلماء خاصة على ما يقترح عليهم أولا وما يجب أن يقوم به الواضعون لترويجه ثانيًا فمن المعروف أن أفراد المجتمع يتأثرون أشد التأثر ببؤرتين للإشعاع الاجتماعي وهما: التعليم الابتدائي والثانوي وهم صغار والكليات والمعاهد وهم مراهقون ثم وسائل الإعلام بالنسبة للكبار والصغار معًا.

أما المدرسة أو الكلية فقلما رأينا أولي الأمر يتدخَّلون لإدراج ما تم وضعه من المصطلحات على يد المجامع في الكتب المدرسية أو الجامعية إلا أن هناك حادثًا شاذًّا جدًا حصل: حاولت بعض الدول في المغرب العربي أن تدخل ما كان يسمى "بالرصيد اللغوي الوظيفي" في الكتب المدرسية وتم ذلك بالفعل لكن في فوضى تامة وبدون دراسة سابقة.

وفيما يخص وسائل الإعلام فلم يحاول أي واحد في أعلى مستوى أن يستثمر الإذاعة والتلفزيون للتعريف بالمصطلحات وترويجها ولا أي جانب من العربية ومع ذلك فكل يعرف اليوم ما للصورة والصوت من تأثير عميق في الجماهير. والذي نقترحه ههنا هو أن تنظم أحاديث خاصة باللغة

والمصطلحات في التلفزيون وأن يتم بهذه الوسيلة استفتاءات لاختيار المصطلحات الجديدة. وبالنسبة للمتخصصين فالإنترنت هو أيضًا أحسن وسيلة لذلك.

وكل هذا يخص فقط المصطلح الذي تم وضعه ولم يدخل بعد في الاستعمال أما ما حظي بذلك وتعدّد فيه اللفظ للمفهوم الواحد فهذا سيوحّده اللجوء إلى الذخيرة العربية (الإنترنت العربي) بكيفية تلقائية محضة لأن كل من سيسأل هذه الذخيرة عن المصطلحات العربية المقابلة لمصطلح أجنبي فنرجّح أنه سيختار اللفظ الذي دخل بالفعل في الاستعمال في أكثر من جهة وأكثر من بلد. وهل من مقياس موضوعي خير من هذا؟

بقي أن نتعرض في الأخير إلى الخصائص التي تمتاز بها اللغة العربية من حيث البُنى الخاصة بالمفردات. فالعربية هي وحدها تتنوع فيها الصيغ هذا التنوع العجيب لفظًا ودلالة. وهي ثروة لغوية عجيبة لا يوجد مثلها بهذه الغزارة في أي لغة غيرها. وع ذلك فإن لغوينا ومن تخصّص منهم في البحث الاصطلاحي ما يزال أكثرهم يتغاضون عن هذه الثروة أو يتجاهلونها ونعتقد أنهم متأثرون تأثُّرًا لا مزيد عليه بما اطلعوا عليه في اللسانيات الحديثة من أن الوحدة الدالة هي المورفيم في أكثر اللغات وغالبًا ما يعتبر المورفيم عند الغربيين أنه أصغر قطعة من الكلام تدل على معنى (مع علمهم أو شعورهم أن الوحدة الدالة ليست بالضرورة قطعة Segment). فيؤدّيهم ذلك إلى اعتبار زيادة السوابق واللواحق هي الصل في توليد الألفاظ. ومن ثم دعوتهم إلى إحصاء جميع السوابق واللواحق في العربية على حدة وحصر معانيها. ويتجاهلون أن

الزيادة في العربية هي من مكونات البنية للمفردة. وهذه البنى أو الأوزان قد أحصاها علماؤنا القدامى إلا أنهم لم يُحْصوا كل المدلولات التي تدل عليها. وقد نبّه على ذلك بعض العلماء في زماننا كما نبهوا على أنّ الكثير من المعاني العلمية تدل عليها الكثير من هذه الأوزان. **وقد تغطي إلى حد بعيد المعاني المتواضع عليها في السوابق واللواحق اليونانية واللاتينية** التي يلجأ إليها العلماء في البلدان الغربية في زامننا لتوليد المصطلحات العلمية كante بمعنى قبل و -co الذي يدل على المعية و-ab الدال على النزع والنفي و-bio الدال على الحياة و-ceno الدال على الفراغ وcide- الدال على القاتل وfique- الذي يدل على المنْتج وite- الدال على الالتهاب وغير ذلك.

ومن المعاني التي تدل عليها الأوزان نذكر اسم الأداة وكل ما يصلح لشيء وهو فِعال مثل حِذاء ولِباس وإطار وغير ذلك ومفاعلة الدالة لا على التفاعل فقط بل أيضًا على "العمل عن بعد" مثل مُباصرة وفُعالى التي تدل غالبًا على التتابع مثل فُرَادَى وسُلاَمَى ومثل فَعَال الذي يدل على العمل الذاتي مثل سَحَاب: ينسحب بنفسه وغير ذلك.

الخاتمة:

لابد للعمل الخاص بتنمية المصطلح العلمي والتقني أن يتطور: وتطويره في اعتقادنا لا ينحصر في استعمال الأجهزة الحديثة فقط بل ينبغي أن يُبنى على مبادئ عامة ومنهجية خاصة يقتضيها اللجوء إلى هذه الأجهزة. وأهم هذه المبادئ هي الرجوع الدائم إلى الاستعمال لا الاستعمال الضيق المتمثل في استعمال المؤسسة الواحدة أو البلد الواحد بل ما يجري بالفعل في كل

المؤسسات من البلد الواحد ومن كل البلدان العربية. وأخطر الوضع للمصطلحات وأسوأه هو الذي يعمل أصحابه في عزلة عن الواضعين الآخرين الموجودين في داخل البلد أو خارجه. ولا نتصور أن تكون الاستفادة من الأجهزة لغير ما وُضع لها وهو مضاعفة إمكانات الباحث للمسح الشامل الكامل الدقيق المنظم المخطط للاستعمال الفعلي للغة وللمسح لكل ما يضعه العلماء في جميع البلدان. فقد اخترعت هذه الأجهزة لهذا الغرض: تمكين الباحث من الاطلاع على كل المعطيات يجعل كل الوسائل التقنية تحت تصرفه لتجميعها وترتيبها واستحضارها ورصدها وإحصائها ومعرفة مدى شيوعها وتردّدها وتحليلها وغير ذلك. وليس الغرض منها أن تُسجّل في قرص مغناطيسي ما وضعته مؤسسة واحدة متجاهلة ما صار من ذلك في خارجها. ولا أن تسجل مؤسسة أخرى ما حاولت توحيده من ذلك. فالبحث في اللغة ينبغي أن يكون شاملاً لا يختص به بلد دون البلدان الأخرى التي تنطق كلها بنفس اللغة.

وبالله التوفيق.